



المعهد العالمي للفكر الإسلامي



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المؤتمر العلمي الدولي حول :  
"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة  
من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان - الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ / ١-٢ كانون أول / ديسمبر ٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة:  
دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أ. آسيا سعدان\*

أ. صليحة عماري\*\*

\* ماجستير في المالية والنقود من جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة بالجزائر سنة ٢٠٠٦م، saadaneassia@yahoo.com  
\*\* ماجستير في المالية والنقود من جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة بالجزائر سنة ٢٠٠٦م، economias7000@yahoo.fr



## تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة:

### دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

\* أ. آسيا سعدان

\*\* أ. صليحة عماري

#### المقدمة:

تسببت الأزمة المالية التي بدأت في منتصف ٢٠٠٧ بحدوث تقلبات اقتصادية معتبرة في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم، ومما لا شك فيه أن الأزمة المالية أثرت أيضا على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتبر جزءا من الاقتصاد العالمي، لذلك فقد تراجع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول كالنمو الاقتصادي ونشاط الأسواق المالية والبنوك وغيرها من المجاميع الماكرو اقتصادية، والمتتبع لهذه الأزمة منذ نشأتها وحتى يومنا هذا يلحظ أن مسبباتها ترتبط بوجود مشكلة جوهرية في النظام المالي العالمي ولا تعود بأي شكل من الأشكال إلى وجود أخطاء وممارسات في تطبيقه، لذلك فقد تعالت أثناء الأزمة نداءات بضرورة إعادة هندسة النظام المالي العالمي، وأضحت بذلك البيئة المالية والاقتصادية العالمية الحالية مواتية لطرح ومناقشة أساليب وتقنيات التمويل الإسلامي من خلال إبراز مزاياها في التقليل من مخاطر وانعكاسات الأزمات المالية لاسيما بالنسبة لدول منطقة المينا التي عرف النشاط المالي الإسلامي بها تطورا ملحوظا تؤكد من خلاله أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خرجت من الأزمة بأقل الأضرار.

#### أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون أن الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ وانعكاساتها على اقتصاديات العالم، تعد أحد أهم المواضيع التي أثارت اهتمام حكومات هذه الدول بالنظر إلى مخلفاتها الواسعة على المؤشرات الماكرواقتصادية ورغبتها الملحة في تجاوز مخاطرها بنجاح للتمكن من توقع الأفاق المستقبلية لاقتصادياتها، كما أثارت اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين بسبب إتاحتها فرصة التوسع والتنوع للتمويل الإسلامي والتي يجب استغلالها جيدا لاسيما بعدما كشفت هذه الأزمة عن قصور المنظومة المالية والاقتصادية الرأسمالية الحالية عندما تم الخروج عن مبادئ هذه الأخيرة لتفادي مخاطر وتداعيات الأزمة.

الإشكالية: في ظل الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، هل يمكن أن يكون للتمويل الإسلامي دور في معالجة الأزمة؟ وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه كبديل للتمويل التقليدي؟

#### فرضيات الدراسة:

- يعتبر الالميار الذي شهدته سوق العقار الأمريكي في سنة ٢٠٠٧ أحد أهم المراحل التي ساهمت في بزوغ الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨.

\* ماجستير في المالية والنقود من جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة بالجزائر سنة ٢٠٠٦ م. saadaneassia@yahoo.com  
\*\* ماجستير في المالية والنقود من جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة بالجزائر سنة ٢٠٠٦ م. economias7000@yahoo.fr

-ساهمت الأزمة المالية العالمية في اتساع نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتفعيل أداء صيغ التمويل الإسلامية.

-تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي في دول المينا بعد المشاكل المتعددة التي طرحها التمويل التقليدي.

### أهداف الدراسة:

- الوقوف على مسببات أزمة ٢٠٠٨ واستخلاص مراحل تطورها والتدابير المتخذة لمعالجتها.
- تبيان مدى مقدرة التمويل الإسلامي على تغطية نقاط الضعف التي يعاني منها النظام التمويلي التقليدي.
- إبراز دور التمويل الإسلامي في دعم أداء اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستنتاج التحديات التي تواجهه بها.

### المنهجية وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتنا علينا طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة عند إسقاط الدراسة على دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، إلى جانب استخدام العديد من الأدوات كالكتب، الدراسات السابقة، الملتقيات والمؤتمرات التي ناقشت هذا الموضوع باللغتين الفرنسية والعربية.

### محتويات الدراسة:

- سعيًا منا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة من جهة والتمكن من الحكم على فرضيات الدراسة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:
- المحور الأول: دراسة تحليلية للأزمة المالية الراهنة ٢٠٠٨.
- المحور الثاني: التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمات المالية.
- المحور الثالث: واقع التمويل الإسلامي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحديات التي تواجهه.

### المحور الأول: دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

أولاً: نشأة الأزمة المالية العالمية وأسبابها: ارتبطت نشأة أزمة ٢٠٠٨ بالسياسة النقدية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفجار فقاعة الإنترنت في سنة ٢٠٠٠ وتفاقم الخسائر التي تكبدها قطاع تكنولوجيا المعلومات حيث انخفضت قيمة مؤشر نرداك بحوالي ٧٨% سنة ٢٠٠٢. ومن أجل تحفيز النمو الاقتصادي ودفعه من جديد لجأ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيض سعر الفائدة من ٦,٢% إلى ١%. وكرد فعل عن السياسة السابقة، أخذ الأمريكيون أفرادا وشركات يتهافتون على الاستثمار العقاري، فارتفعت بذلك قيم العقارات في الوم أ بحوالي ٨٥% خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٦، وانعكس ذلك على أسهم الشركات

<sup>١</sup> عبد الله، شحاتة. الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، ندوة حول "الأزمة المالية العالمية والتحديات وطرق المواجهة"، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠٠٨.

العقارية المسجلة بالبورصة وبت شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار كما ساهم في ذلك توسع البنوك في منح التسهيلات العقارية حيث قامت بمنح القروض حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة<sup>٢</sup>، ومع حدوث التشبع التمويلي العقاري بداية ٢٠٠٦، وبعد ارتفاع أسعار الفائدة إلى حوالي ٥,٢٥% أصبح المستفيدين من القروض السابقة غير قادرين على تسديد الأقساط المستحقة عليهم، فاضطرت البنوك إلى حجز عقارات من لم يستطع السداد ووصل آنذاك معدل حجز العقارات ٩٣% وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم<sup>٣</sup>، وبذلك تكون الفقاعة العقارية قد انتفخت لتصل إلى ذروتها في سنة ٢٠٠٧، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة قدرت ٥٠% من قيمة العقار ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة بفعل عدم تسديد المقترضين لأقساط دينهم، انخفضت قيم أسهمها بالبورصة وأعلنت مجموعة من الشركات العقارية عن إفلاسها، هذه الانهيارات والانخفاضات سرعان ما امتدت لتؤثر في الأسواق المالية وجميع القطاعات<sup>٤</sup> - خسرت مؤشرات داو جونز ٤,٦% وناسداك ٩,٩% - ولقد ساهم في انتشار الأزمة واستفحالها، توجهات البنوك المانحة للقروض آنذاك إلى بيع الديون لشركات التوريد التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول بالبورصات العالمية. ويهدف تعزيز مركز السندات قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد. أيضا تم إصدار مشتقات وأدوات مالية تسمح بالمضاربة على فروق أسعار السندات السابقة وتم طرحها هي الأخرى للتداول<sup>٥</sup>.

وعليه فبمجرد انفجار الأزمة بالبنوك، امتدت لتتال من الأسواق المالية، شركات التأمين وشركات التمويل العقاري، ثم أخذت في الانتقال لباقي دول العالم نتيجة لاستثمار بنوكها ومؤسساتها التمويلية في هذه السندات والمشتقات التابعة لها. وبذلك تم الإعلان عن أزمة للرهن العقاري التي نشأت باليوم أ وامتدت لباقي الدول في صيف ٢٠٠٧. نتيجة لما سبق، تواصلت حالات الإفلاس لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، كانت أبرزها إعلان بنك ليمان براذرز إفلاسه في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ ثم وضع شركتي الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية لإعادة هيكلة ماليتهما، وأيضا تدخل الحكومة لإنقاذ أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار.

ولقد بلغت هذه الأزمة منتهى شدتها، عندما أخذت تنتشر إلى مختلف دول العالم وتحولت إلى كساد اقتصادي. حيث تراجع معدل نمو الدول الصناعية من ١,٤% سنة ٢٠٠٨ إلى حدود ٠,٣% سنة ٢٠٠٩، كما

<sup>٢</sup> أحمد، محمد جمعة محمد. الأزمة المالية العالمية وأثارها على خطط مهندس القوى الميكانيكية المستقبلية، كلية الهندسة قسم هندسة القوى الميكانيكية، جامعة القاهرة، عن الموقع: [www.pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/42893](http://www.pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/42893)

<sup>٣</sup> حسين، عبد المطلب الأسرج. تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، نوفمبر ٢٠٠٩.

<sup>٤</sup> صباح، نعوش. خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٨/٠٢/٠٧، عن موقع الجزيرة: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

<sup>٥</sup> أحمد، محمد جمعة محمد. الأزمة المالية العالمية وأثارها على خطط مهندس القوى الميكانيكية المستقبلية، مرجع سبق ذكره.

<sup>٦</sup> فريد، كورتل. الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٩.

<sup>٧</sup> محمد، بن يوسف. أثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، عن الموقع:

تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من ٥.٢% سنة ٢٠٠٧ إلى ٣.٤% سنة ٢٠٠٨ ليصل إلى ٠.٥% عام ٢٠٠٩.<sup>٨</sup>

تأسيسا على ماسبق يمكن حصر الأسباب المباشرة التي ساهمت في بزوغ الأزمة المالية في العوامل الحقيقية التي فسّرت عملية تشكل الفقاعة العقارية وانفجارها، والتي نوجزها فيمايلي<sup>٩</sup>:

— السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمواجهة الركود الاقتصادي سنة ٢٠٠١، فبعدما انخفض معدل النمو آنذاك من ٣,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٨% سنة ٢٠٠١. تم اتخاذ تدابير بتخفيض سعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك بأكثر من عشر مرات خلال سنة ٢٠٠١ فقط، حيث بلغ ١,٧٥% في ديسمبر ٢٠٠١ بعدما كانت قيمته ٦% في شهر جانفي من نفس السنة.

— التوسع في الاستثمار بالقطاع العقاري بفعل تشجيع الحكومة الأمريكية لذلك، وتزايد طلب الأمريكيين على العقارات، وأيضا توسع البنوك والشركات العقارية في منح القروض العقارية دون التدقيق في معايير الإقراض والملفات الائتمانية للأفراد حيث قدرت مبالغ القروض العقارية بحوالي ٣,٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٣.

— ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات التخلف عن سدادها ابتداء من ٢٠٠٦ حيث تراوحت نسبتها من ١٦% حتى ٢٠% بالنسبة لإجمالي القروض باستثناء القروض ذات الأسعار الفائدة الثابتة، ومنه ارتفعت حالات الحجز على الرهونات.

— توجه الشركات العقارية إلى توريق الديون العقارية وبيعها بالأسواق المالية للبنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية، حيث بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها لسندات خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦ وبيعت لمستثمرين حوالي ٦٠% إلى ٨٠%.

— قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا، نظرا لأنها صادرة عن بنوك قوية.

— عدم توفر رقابة كافية على المؤسسات المالية بالوم أ، وفساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات التمويلية والبنوك العملاقة وتلاعبهم بالوثائق والمستندات الخاصة بنشاطاتهم.

أمّا فيما يتعلق بالأسباب غير المباشرة فهي مرتبطة بالمؤثرات الماكرواقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي والتي تلخص في تزايد حجم الإنفاق العسكري الأمريكي وتدهور الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة حيث سجلت الموازنة العامة للدولة عجزا قدر بحوالي ٤٥٥ مليار دولار في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أما معدّل التضخم فوصل إلى ٥% خلال ٢٠٠٨، في حين لم يتعدى معدل النمو ٢% في المتوسط، أما عن عجز الميزان التجاري فقدّر حوالي ٨٥٠ مليار دولار، في حين بلغت قيمة المديونية الخارجية الصافية ٣ تريليون دولار<sup>١٠</sup>.

<sup>٨</sup>— ولد محمد، عيسى. محمد، محمود. أثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠/٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

<sup>٩</sup>— زكريا، بلة باسي. الأزمة المالية العالمية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مرجع سبق ذكره.

<sup>١٠</sup>— علي، لطفي. الأزمة المالية: الأسباب- التداعيات- المواجهة، مؤتمر شرم الشيخ، مصر، مارس ٢٠٠٩.

## ثانيا: المراحل الهامة للأزمة المالية ٢٠٠٨:

مرّ تطور هذه الأزمة المالية بعدة مراحل نلخصها في<sup>١١</sup>:

١- مرحلة بداية الأزمة وانتشارها بالأسواق المالية: امتدت من جوان إلى سبتمبر ٢٠٠٧، واتسمت بإعلان "بير ستارنز" إفلاس صندوقه تحوط تابعين له ومختصين في المشتقات الصادرة عن القروض، إضافة لموجة الصعوبات الأولى والانخفاضات في قيمة الأصول التي مسّت مجموعة من الصناديق والمؤسسات المالية. كما تميزت بتدخل الحكومات عن طريق ضخ السيولة بالأسواق النقدية، كما خفضّ البنك الفيدرالي الاحتياطي معدل فائدته من ٥.٢٥% إلى ٤.٧٥%، في حين قدّم بنك إنجلترا دعما ماليا لمؤسسة الرهن العقاري "نورثن روك".

٢- مرحلة الصعوبات وتضاعف المخاوف من انهيار قطاع البنوك: امتدت من أكتوبر ٢٠٠٧ إلى فيفري ٢٠٠٨، واتسمت بتزايد النتائج السلبية وتضاعف الخسائر للوسطاء الماليين والبنوك بسبب انخفاض أسعار أسهمها، ضخ متتالي للسيولة من قبل البنوك المركزية لاسيما بعد اتفاق البنوك المركزية للوم أ، إنجلترا، سويسرا، كندا والبنك الأوروبي لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل بالدولار في ١٨-١٢-٢٠٠٧، وأخيرا قيام البنك الفيدرالي بتخفيض معدل فائدته إلى ٤.٥% في ٣١ أكتوبر و ٤.٢٥% في ١١ ديسمبر و ٣% في ٣٠ جانفي، كما عملت الحكومة البريطانية على تأمين "نورثن روك".

٣- مرحلة تفاقم الأزمة وتوسّع الخسائر بالبنوك: وتبدأ من مارس إلى جويلية ٢٠٠٨، وتتميز بتوسع مساحة تدخل الحكومات من خلال خلق تسهيلات تمويلية جديدة، قيام البنك الفيدرالي بتخفيض معدل فائدته إلى ٢.٢٥% في ١٨-٠٣-٢٠٠٨، و إلى ٢% في ٣٠ جانفي من نفس السنة، عودة "بير ستينرز" تحت اسم "جي بي مورغان تشيز" تحت وصاية البنك الفيدرالي وبمساعدة مالية، وانتهت بتراجع نسبة الأرباح لثلاث بنوك أعمال أمريكية من بينهم "ليمان براذرز" وشريكتين تأمين.

٤- مرحلة اتساع الأزمة وانتشارها بكامل النظام البنكي العالمي: من أوت إلى وقتنا الحالي، وتتميز بوضع الخزانة الأمريكية "فريدي ماك وفيبي ماي" تحت الوصاية مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار، إفلاس "ليمان براذرز" وإعلان "بنك أوف أمريكا" شراء بنك "ميريل لينش"، وفي ١٦ سبتمبر البنك الاحتياطي والحكومة الأمريكية تعمل على تأمين أكبر شركة تأمين "أي أي جي" بعد منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار، وفي ٢٦ من نفس الشهر انهار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. في حين تم بأكثوبر إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي خطة للإنقاذ. كما تزايدت الاندماجات بين البنوك وتسارعت البنوك المركزية بمختلف الدول على تخفيض معدلات الفائدة حيث وصل باليابان إلى ٠.١%، كما لم تخلو الاجتماعات الدولية من مناقشة الأزمة المالية والمطالبة بإصلاح النظام المالي الدولي.

ولاتزال آثار الأزمة المالية العالمية تنخر قوى الاقتصاد العالمي على الرغم من أنّ التعافي الاقتصادي يتقدم وان كان ببطء شديد في كثير من الاقتصاديات المتقدمة وبقوة نوعا ما في معظم الاقتصاديات الناشئة حيث من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٤.٢٥% خلال هذه السنة، حيث تقود مسيرة هذا التعافي الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات الناشئة بلدان آسيا، أما على مستوى الاقتصاديات المتقدمة فبداية التعافي كانت أفضل في الولايات

<sup>١١</sup>-Plusieurs références: -La Crise Financière, documents et débats, banque de France, N-2, février 2009.  
-Crises Et Sorties De Crises, mensuel-127, novembre 2008.

المتحدة الأمريكية عنها في اليابان وأوروبا التي وجدت نفسها أمام تداعيات أزمة جديدة هي أزمة الدين العام في اليونان<sup>١٢</sup>.

### ثالثا: التدابير المتخذة لمعالجة الأزمة المالية وأثارها على الاقتصاد العالمي:

إن الازدهار الذي شهده سوق العقار الأمريكي قد أغرى البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى إلى الاستثمار في منتجاته، الأمر الذي نجم عنه توسع نطاق مخاطر انفجار الفقاعة العقارية بكامل دول العالم، وفيما يلي نبرز أهم المؤشرات التي توضح عملية انتشار الأزمة المالية لباقي دول العالم<sup>١٣</sup>:

— تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي، فما إن تم الإعلان عن الأزمة في اليوم أ حتى بدأ الاقتصاد العالمي يدخل حالة من الركود الاقتصادي، حيث ظهرت علامات انكماش بنسبة ٠,٥% بالربع الثالث من ٢٠٠٨ لكل من اقتصاد ال.م.أ واليابان وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وكندا. وتعتبر منطقة الأورو أولى الاقتصاديات تأثرا بالركود الاقتصادي بفعل ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الأمريكي، فقد انكمش الاقتصاد السويدي بنسبة ٤,٩% والدانمركي ٣,٩% والفنلندي ١,٣% في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨، وتشير تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من ١,٤% سنة ٢٠٠٨ إلى حدود ٠,٣% سنة ٢٠٠٩.

— تدهور وتذبذب حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع البنكي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات وما يترتب عنها من اضطرابات في مؤشرات البورصة حيث يذكر أن العشر الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨ تميزت بانخفاض مجموع قيمة الأسهم الأمريكية من عشرين تريليون دولار إلى اثني عشر تريليون دولار أي أن مالكو الأسهم خسروا ما نسبته ٤٠% من ثرواتهم، وأيضا يشار إلى أن القيمة السوقية ل ٨ مؤسسات مالية عالمية تراجعت بنحو ٥٧٤ مليار دولار خلال فترة عام واحد فقط وهو انعكاس للتدهور الذي تشهده الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال تراجعت مؤشرات البورصة اليابانية تأثرا بما حدث بالأسواق الأمريكية لأقل من معدلها منذ ٢٠ عاما وامتدت العدوى إلى كل من بورصة هونغ كونغ، تايلاند، كوريا وانخفضت التعاملات بأسواق المال الصينية. وفي أوروبا تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والداينمارك وفنلندا وانخفض مؤشر البورصة في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا<sup>١٤</sup>.

— تباطؤ شديد بسوق العقارات واستمراره لعدة سنوات، وإفلاس متواصل لكثير من البنوك، المؤسسات العقارية و شركات التأمين حيث قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية ٢٠٠٨ بما يقارب ٤٣٥ مليار دولار أمريكي كما تم شطب عدد كبير من البنوك العالمية الكبرى<sup>١٥</sup>.

— تراجع الإنتاج الصناعي العالمي حيث انخفض مستوى الإنتاج الصناعي الأوروبي ب ١,٩% في ماي ٢٠٠٨ وأيضا تراجع الإنتاج الصناعي إلى أدنى مستوياته في نوفمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٨,١% بعد أن كان قد تراجع

<sup>١٢</sup> -دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفاق الاقتصاد العالمي، استعادة توازن النمو، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٠.

<sup>١٣</sup> -العديد من المراجع:

— حسين، عبد المطلب الأسرج. تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، مرجع سابق الذكر.

—المياء، بوعروج. الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي ٢٠٠٩.

<sup>١٤</sup> -زينب، حمادة كامل علي. الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على خطط المتدرب المستقبلية، عن الموقع: [www.pathways.cu.edu.eg](http://www.pathways.cu.edu.eg)

<sup>١٥</sup> -المياء، بوعروج. الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث، والتداعيات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، مرجع سابق الذكر.



في أكتوبر بنسبة ٣,١%، كما تراجع مبيعات السيارات لبعض الشركات الأمريكية والأوروبية بنسبة تفوق ٣٠%.

— ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت ٦,١% باليوم أ في سبتمبر ٢٠٠٨ بعدما استغنت الشركات عن ما يقارب ٦٠٥٠٠٠ وظيفة منذ بداية جانفي ٢٠٠٨، كما ارتفعت البطالة في الاقتصاد البريطاني إلى ٩٠٤٩٠٠ بزيادة حوالي ٣٢٥٠٠ حالة وذلك في أوت ٢٠٠٨، ومن المتوقع اختفاء ٦٠٠٠٠٠ وظيفة خلال العام ٢٠٠٩. وأشارت أرقام رسمية صادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى بلوغ معدل البطالة في دول منطقة الأورو ٨,٢% في سنة ٢٠٠٨، ويتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم بمقدار ٢٥ مليون شخص عام ٢٠١٠.

وكنتيجة لمخلفات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي، اتخذت مجموعة من الدول وعلى رأسها اليوم أ عدة تدابير لمواجهة الأزمة المالية الحالية، حيث تتركز معظم هذه التدابير في<sup>١٦</sup>:

— توجه البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة، واعتماد سياسة السوق المفتوحة لضخ السيولة بالأسواق بهدف المحافظة على معدل السيولة بالسوق وضمان تسهيل عملية اللجوء إلى الاقتراض من البنوك للاستثمار حتى يتم دعم الاقتصاديات المتعثرة. كما عمدت عدة بنوك دولية إلى إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا.

— إصدار المسؤولين عن الأسواق المالية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ قرار مؤقت بوقف المضاربات قصيرة الأجل.

— قيام العديد من الحكومات بوضع خطط إنقاذ للأسواق المالية، أبرزها تلك التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي والتي تنص على: ضخ ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار لشراء الديون الهالكة المتوفرة بالسوق، ضرورة مساهمة الحكومة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من الخطة، منح إعفاءات ضريبية بنحو ١٠٠ مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار، تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد وأيضا دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها.

وكانت أزمة ٢٠٠٨ قد أثارت أيضا نقاشا حول إمكانية معالجتها بالاعتماد على أسلوب التمويل الإسلامي، وذلك بالقضاء على مسبباتها الرئيسية من خلال الابتعاد: عن الفائدة واستبدالها بنظام المشاركة في الربح والخسارة، وعن الاستثمار المالي الورقي في الاقتصاد الرمزي بالاستثمار الحقيقي في الاقتصاد العيني، الأمر الذي سينجر عنه معالجة للمضاربات، إيقاف للبيوع الضارة كبيع الدين بالدين وبيع الأفراد لما لا يملكون واسترجاع النقود لوظيفتها الحقيقية (أداة للتبادل)، أي التعامل بأصول ملموسة لها قيمة وليست أصول وهمية واحتمالية كالمتاجرة في مؤشرات الأسهم والمشتقات المالية.

<sup>١٦</sup>— محمد، خليل فياض. خالد، علي الزائدي. الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المعقدة بطرابلس، ٢٠ جانفي ٢٠٠٩.

## المحور الثاني: التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمات المالية:

### أولاً- ماهية التمويل الإسلامي:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية تطوراً واضحاً في كافة أنحاء العالم سواء في حجم تعاملاتها أو في آليات العمل، لاسيما بعد أن أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية استقرارها وثباتها في خضم الأزمة المالية العالمية الأخيرة لتشكل بذلك نقطة تحول أساسية في مسيرة وتاريخ التمويل الإسلامي.

### ١- مفهوم التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي أسلوباً في التمويل، وهو جزء من الاقتصاد الإسلامي فكراً ونظماً وتعد الاعتبارات القيمة والأخلاقية متغيراً أساسياً في هذا التمويل.

تعددت تعارف التمويل الإسلامي إلا أنها صبت في مجملها في نفس المعنى فهناك من ينظر له على أنه: «تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد وفق الأحكام الشرعية<sup>١٧</sup>».

فهو إذن أسلوب في التمويل تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية ويستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة وهي أن الربح في الشريعة الإسلامية بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل يمكن أن يدخل السوق دون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها، أو أن يكون التاجر قد اشترى سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة الحاصلة في النقود هي ملك له لأن السلعة كانت ملكاً له<sup>١٨</sup>.

أما المفهوم المعاصر للتمويل الإسلامي فهو عبارة عن: «علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء لتغطية الحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة<sup>١٩</sup>».

وتبرز أهمية التمويل الإسلامي بدرجة أساسية كونه يعمل بسهولة على المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال إضافة إلى تحقيقه لأهداف ورسالة المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة الإسلامية.

### ٢- خصائص التمويل البنكي الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه وتفرقه عن التمويل التقليدي، حيث أن الأول يركز على مجموعة من القيم والأسس التي تعتبر مناقضة لتلك التي يقوم عليها الثاني، ويمكن تلخيص تلك الخصائص في النقاط التالية<sup>٢٠</sup>:

١٧- منذر، قحف. مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ، ص ١٢.

١٨- سامر، مظهر قطفجي. نظرية التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية، عن الموقع: [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

١٩- صلاح، بن فهد شلهوب. صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ١ جوان ٢٠٠٨، عن الموقع:

[www.faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm](http://www.faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm)

٢٠- العديد من المراجع:

-حسن، سالم العماري. "المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، سوريا، ٢-٣ جويلية ٢٠٠٥.

-محمد، أمين. سلامة "التمويل الإسلامي" أبرز خصائص تجنبه الأزمة المالية، ١٧ مارس ٢٠٠٩، عن الموقع: [www.alarab.com.qa](http://www.alarab.com.qa)

-آمال، حاج عيسى وآخرون. "المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدايات المالية والمصرفية الإسلامية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩، ص ١٠.

- **عدم التعامل بالفائدة أو الربا:** وهو الأساس الجوهرى للتمويل الإسلامى، حيث يحرم استخدام الفائدة تحريماً قطعياً فى الشريعة الإسلامية أياً كانت صورها أو أشكالها، أخذاً أو عطاءً، قبولاً أو خصماً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو خفية، محددة مقدماً أو مؤخراً وقد حرمت المعاملات المبنية على الفائدة تحريماً قاطعاً فى القرآن باعتبارها ربا لإخراجها النقود عن وظائفها الأساسية وتحويلها إلى سلعة تباع وتشتري حيث قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «النقود رؤوس أموال وجدت ليتجر بها لا فيها»، فالنقود لا تلد نقوداً وإنما هى وسيط للتبادل ومعيار لتقويم السلع والخدمات، ومن آيات تحريم الربا قوله تعالى: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (البقرة: ۲۷۵)، وكذلك الآية: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (سورة آل عمران: ۱۳۰).

كما يدعو ديننا الحنيف على حفظ المال وعدّ ذلك من المقاصد الضرورية باعتباره وسيلة لا غاية، ومن أهم مقاصد الشريعة فى حفظ المال التداول باستثماره بالطرق التى حددها الشرع، وحسن تداول النقود والتعامل بها إضافة إلى الوضوح (التوثيق والشهاد)، ودفع المظالم حيث يمنع أكل المال بالباطل إضافة إلى العدل فى الأموال.

- **تمويل أخلاقى:** يعتبر الجانب الأخلاقى سمة أساسية فى هذا التمويل، حيث أنه يهتم بتمويل المشاريع الحلال والمباحة شرعاً من خلال المفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل بالاعتماد على سلامتها الشرعية ثم الاقتصادية، وتؤدي هذه الميزة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ارتفاع دورها الاجتماعى من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الاجتماعية فهى تراعى المصالح الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مصالحها الخاصة.

- **تمويل متنوع:** يتميز التمويل الإسلامى بأنه يتوفر على عدة صيغ تمويلية، وهذا ما يجعل المحفظة التمويلية متنوعة فى صيغتها وبالتالى متنوعة فى مخاطرها، حيث توجد أساليب قائمة على التبرعات والإحسان ومد يد العون كالقرض الحسن والزكاة، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة وغيرها وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجارى كبيع السلم والاستصناع والإجارة، ومهما تنوعت المنتجات المالية فهى تشترك فى صفة الاستناد على أصول حقيقية، ولا يجوز التعامل بمنتجات تستند على الديون كالمشتقات المالية، حيث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن «بيع الكالئ بالكالئ» (رواه الدار قطنى) أى بيع الدين بالدين، ناهيك عن بيع ما لا تملك حيث قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: «لا تبع ما لا تملك»، دون أن ننسى ما تحمله هذه المعاملات من غرر نتيجة تحويل البنوك لديون مشكوك فى تحصيلها ومتعثرة إلى طرف ثالث غير واعى بالمخاطر المتعلقة بهذه الديون.

- **تمويل حقيقى:** لا تتخذ المؤسسات التمويلية الإسلامية النقود محلاً للتعامل حتى لا تقع فى الربا، فمحل التعامل عندها هو الأصول والسلع والخدمات الحقيقية، حيث أنّ المدقق فى تمويل هذه المؤسسات يجد أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادى للاقتصاد وإنتاجه الحقيقى فهو يقدم على أساس عوائد المشروع وليس على أساس ذمة المستفيد من التمويل.

### ٣-تشخيص صيغ التمويل الإسلامي:

تنقسم صيغ التمويل الإسلامي إلى قسمين:

٣-١-صيغ التمويل غير المباشر: وتنقسم بدورها إلى قسمين:

٣-١-١-صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

أ- صيغة التمويل بالمشاركة: تعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية، فهي هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة، ويقصد بالمشاركة اشتراك اثنين أو أكثر في تمويل مشروع ما وملكيته لهم، على أن يتم تقاسم الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة<sup>٢١</sup>.

وتتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم والأهداف المرغوبة منه، وأهم أشكالها:

- المشاركة الدائمة: وهي من صيغ التمويل طويل الأجل وتقوم على تقديم البنك جزء من رأس مال مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح مشاركا في ملكيته بصفة دائمة، ومستحقاً لنصيبه من الأرباح أو الخسارة بالنسب المتفق عليها في عقد الشراكة<sup>٢٢</sup>، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

- المشاركة المتناقضة المنتهية بالتمليك: المشاركة المتناقضة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يعطي فيها البنك الحق للشريك في الحل محلله في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها<sup>٢٣</sup>، وتتفق مع المشاركة الدائمة في أن البنك يأخذ حصة الشريك ويتمتع بكامل حقوقه وعليه جميع التزاماته في حين تختلف عنها في عنصر الدوام.

ب- صيغة التمويل بالمضاربة: تعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة أو المزج بين رأس المال والعمل، وهي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل، حيث تقوم على دفع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال إلى الطرف الثاني ليتاجر به ويسمى المضارب، على أن يكون الربح مشتركاً بينهما بنسب متفق عليها عند التعاقد، وإذا تحققت خسارة يتحملها صاحب المال ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المضارب، كما أن هذا الأخير لا يحصل على مقابل جهده في حالة الخسارة وذلك ضماناً لتحقيق المساواة بينه وبين صاحب المال فهما يخسران معاً أو يربحان معاً<sup>٢٤</sup>.

ومن أهم أنواع المضاربة<sup>٢٥</sup>:

- المضاربة المطلقة: هي التي لم تقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة، ولم يعين المبيع فيها ولا المشتري كأن يقول: "أعطيتك هذا المال مضاربة على أن يكون الربح مشتركاً بيننا على وجه كذا .

- المضاربة المقيدة: هي التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو ألا يبيع أو يشتري إلا من شخص معين، أو بأي شروط يراها رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع.

٢١- خالد أمين، عبد الله وآخرون. العمليات المصرفية الإسلامية، الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ١٧١.

٢٢- خديجة، خالد. "خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة - حالة الجزائر-"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٥٠.

٢٣- هيا، جميل بشارت. التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن: دار النفائس، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

٢٤- فليح، حسن خلف. البنوك الإسلامية، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦، ص ٢٢٥.

٢٥- حفيظ الرحمن، الأعظمي. البدائل الشرعية للخدمات المصرفية الربوية، مجلة الخندي المسلم، عدد ١٣٣ (٠١-سبتمبر ٢٠٠٨)، عن الموقع:

ج-أساليب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها<sup>٢٦</sup>:  
-المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة للمالك معيّن إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما.  
-المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة للمالك معيّن إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزّع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.  
-المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة للمالك معيّن إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معيّنة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

### ٣-١-٢- صيغ التمويل القائمة على المديونية.

أ-صيغة التمويل بالمراجعة: وهي عقد بيع بين طرفين أحدهما وهو البنك الإسلامي في هذه الحالة يبيع سلعة أو سلع للطرف الثاني وهو العميل مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به الأول من السوق شريطة معرفة الطرف الثاني بسعر السلعة الصلي، وبعد ان يتسلم الطرف الثاني السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فوراً أو خلال فترة من الزمن حسب الاتفاق<sup>٢٧</sup>.  
وتنقسم المراجعة إلى نوعين<sup>٢٨</sup>:

-المراجعة العادية: ويقوم البنك في هذا النوع بدراسة أحوال السوق وتقدير احتياجاته وشراء السلع وفقاً لذلك دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع بثمن يزيد عن الأول مع إبراز الفرق، وهي بذلك تتكون من طرفين البنك مالك السلعة والعميل الذي يرغب في الحصول على السلعة الموجودة فعلاً لدى البنك.

-بيع المراجعة للامر بالشراء: يقوم البنك الإسلامي في هذه الحالة بشراء بضاعة أو تجهيزات بطلب من العميل ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه، وهي بذلك تتكون من ثلاثة أطراف: البائع وهو مالك السلعة، المشتري وهو الراغب في اقتنائها والذي يحدد مواصفاتها للبنك بدقة ويعد بشرائها والبنك باعتباره وسيطاً بين البائع والمشتري.

ب-صيغة التمويل بالاستصناع: تساهم صيغة الاستصناع في المساهمة في التنمية الصناعية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة في مجال الصناعة، وهو من عقود البيوع، وهو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البنك) بناء على طلب الأول بضاعة سلعة موصوفة أو الحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و/أو تكلفة العمل من الصانع شريطة أن يتم الاتفاق على الثمن وكيفية سداده سواء نقداً أو تقسيطاً.  
ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في التمويل من خلال ثلاثة أشكال للاستصناع<sup>٢٩</sup>:

-عقد المقاول: وهي عقد بين طرفين يقوم فيه أحد الطرفين بصنع أو عمل شيء ويسمى المقاول بناء على الطرف الآخر مقابل ثمن أو أجر معلوم حيث يقدم المقاول المواد اللازمة للصنع بالإضافة إلى العمل، ويدفع الطرف

<sup>٢٦</sup>- سيف، هشام صباح الفخري. "صيغ التمويل الإسلامي"، (رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٩)، ص ٢١.  
<sup>٢٧</sup>- طارق، حامد عبد العزيز. أساليب التمويل للمشروعات الصغيرة كبديل للتمويل التقليدي، البوابة العربية للتمويل الأصغر، ٢٠٠٥، عن الموقع:

<sup>٢٨</sup>- سليمان، ناصر. "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر- الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة"، مجلة الباحث، عدد ٤ (٢٠٠٦)، ص ٢٤.  
<sup>٢٩</sup>- محمد، محمود العجلوني. البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الأردن: دار المسيرة، ٢٠٠٨، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

الآخر الثمن المتفق عليه حسب الطريقة ووقت الدفع المتفق عليه، وأما إذا قدم المقاول العمل فقط وقدم الطرف الآخر المواد ودفع ثمن العمل يصبح العقد عقد إجارة.

**-التجمعات الصناعية:** يقوم البنك بالاتفاق مع عدد من الصانعين لقيام كل منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والاتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكا للبنك ليبيعهها بالأسواق.

**-الاستصناع الموازي:** ويمكن للبنك في هذا النوع من العقود أن يوظف أمواله باعتباره مستصنعا، أي طالبا لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف بها يبيعا أو تأجيرا أو باعتباره صانعا حيث تقدم إليه الطلبات من العملاء لاستصناع عقارات أو معدات أو آلات أو سلع استهلاكية، وحيث أن البنك ليس في الحقيقة مَصنعا، فهو يقوم بدوره بالتعاقد مع المصنع الأصلي بعقد آخر يكون فيه البنك مُستصنعا لتصنيع ما تم الاتفاق عليه في عقد الاستصناع الأول بين البنك والعميل وهو ما يطلق عليه عقد الاستصناع الموازي.

**ج-صيغة التمويل بالسلم:** وهو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري<sup>٣٠</sup>.

ويمكن استخدام عقد السلم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلا، فيتاح له بذلك أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بضاعة للمصانع أو المزارع التي تبيعه ما سوف يتاجر فيه، ويستختم في الزراعة أيضا حيث تقدم الأموال للمزارعين لمزاولة زراعتهم حتى موسم قطف الثمار وكذلك يستخدم في الصناعة حيث يقوم الصانع بشراء المواد الأولية ودفع أجور العمال لتصنيع السلعة من أموال السلم، ويقوم بتسليمها إلى البنك بعد تصنيعها، والذي يكون لديه بدوره خطة لتصريفها بسعر أعلى مما اشترها به.

**د-صيغة التمويل بالإجارة:** وهي عقد على منفعة معلومة مباحة من عين معينة، أو موصوفة في الذمة، أو على عمل معلوم بعوض معلوم مدة معلومة<sup>٣١</sup>.

فقد الإجارة يختلف عن غيره من عقود البيع في أنه يتضمن تملك منفعة وليس تملك عينا، ومنه فهو يبيع جزئي للمنفعة المشتقة من الأصل (العين) وليس يبيع للعين نفسه وهو يبيع ناقص لأن مدة الانتفاع بالعين محددة بالعقد وقابلة للانتهاء وليست أبدية، والإجارة عقد يبيع لأهنا تتضمن نقل حيازة العين والانتفاع به مقابل عوض هو بدل الانتفاع.

وينقسم عقد الإجارة إلى نوعين رئيسيين هما إجارة تشغيلية وإجارة تمويلية<sup>٣٢</sup>:

**-الإجارة التشغيلية:** يقوم فيها الممول بشراء أصل من الأصول الثابتة مثل المباني والأراضي وذلك بهدف تأجيرها إلى الغير وعادة ما تتسم الأصول المؤجرة بارتفاع قيمتها وبأنها من الأصول المعمرة، وفي هذه الحالة يتقدم

<sup>٣٠</sup>-خديجة، خالد و آخرون. التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات، مجلة الباحث، عدد ٤ (٢٠٠٦)، ص ٥٢.

<sup>٣١</sup>-أحمد، محمد محمود نصار. الإجارة بين التراث الفقهي والتطبيقات المعاصرة في مجال التمويل الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، ٢٠٠٥.

<sup>٣٢</sup>-العديد من المراجع:

-محمد، محمود العجلوني. البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

-عمر، عبد الله كامل. "القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية"، (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة)، د.ت، ص ١٢٨.

المستأجر إلى الممول لتأجير أصل ما لمدة محددة يتم خلالها استغلال الأصل المؤجر لصالح المستأجر الذي لا يملك عادة المال الكافي لشرائه أو الذي يرى أنه لا يحتاج إليه لمدة طويلة أو أنه من الأصول التكنولوجية سريعة التغير.

**الإجارة المنتهية بالتملك:** تختلف عن الإجارة التشغيلية في كونها تشتمل على خيار التملك للأصل في نهاية العقد، وتعتبر من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تتميز بكون البنك لا يقتني الموجودات والأصول انطلاقاً من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات لها، بل أنه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملاءه لتملك تلك الأصول. وعليه فإن تلك الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك بعد نهاية عقد الإجارة كما هو الحال في الإجارة التشغيلية وإنما هي تنتقل هنا إلى ملكية المستأجر. ويتميز عقد الإجارة المنتهية بالتملك بأنه يتضمن عقدين اثنين الأول يتعلق بإجارة العين، والثاني بوعده البيع.

**٥- التمويل بالقرض الحسن:** وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما<sup>٣٣</sup>.

**٣-٢- صيغ التمويل المباشر:** وهي الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي هي<sup>٣٤</sup>:

**٣-٢-١- الأسهم:** كل أسهم الشركات أي كان نوع النشاط يمكن قبوله في السوق المالية الإسلامية ما عدا الأسهم المحرمة أي التي تعتمد عن شركات تتعامل بالمحرمات أو بأساليب محرمة شرعاً.

**٣-٢-٢- صكوك الإجارة:** وهي تطرح لجمع مبلغ لشراء عين وتأجيرها تأجيراً تشغيلياً أو منتهياً بالتملك لجهة ما، ويتوزع عائد أقساط الإجارة على حملة الصكوك، مع رد جزء من قيمة العين أن كان تأجيراً منتهياً بالتملك ويتم تداول هذه الصكوك في الأسواق المالية الإسلامية لأن حامل الصك يملك الجزء الضائع الذي يمثله صك العين المؤجر وميزة هذه الصكوك أنها تغل لحاملها عائداً ثابتاً هو نصيبه في أقساط الإجارة وبالتالي هي تختلف عن السندات ذات الفوائد الربوية التي تتميز بوجود عائد ثابت محدد مقدماً.

**٣-٢-٣- صكوك المشاركة:** "سواء كانت ثابتة أو متناقصة" تطرح لجمع مبلغ من المال يمثل حصته في رأس المال الشركة مثل الأسهم ولكن تختلف منها في كونها مؤقتة بمشروع معين أو مدة معينة ولحامل الصك حق في الربح الذي يتحقق ويمكن تداولها بقيمة سوقية معبرة عن التغيرات التي تحدث في قيمة أصول المشاركة ومعدل الربح الموزع.

**٣-٢-٤- صكوك المضاربة:** وهي مثل صكوك المشاركة والاختلاف فيها أن حملة صكوك المضاربة يحصلون على جزء من الربح و المضارب "مدير العملية" يحصل على جزء، أما الخسارة العادية التي لم يتسبب فيها مدير المضاربة فيتحملها حملة الصكوك.

**٣-٢-٥- صكوك المراجعة:** وتطرح لجمع مبلغ لتمويل عملية شراء سلعة وبيعها لعميل بتكلفة الشراء زائد ربما يتفق عليه عند عقد البيع ويكون لحملة الصكوك الحق في المبالغ المحصلة من العميل كاسترداد أو إطفاء لصكوكهم إضافة إلى الربح المحدد في العقد وهذه الصكوك لا يمكن تداولها لأنها دين الصك الذي عليه بالقيمة الاسمية.

<sup>٣٣</sup> -مصطفى حسين سلمان وآخرون. المعاملات المالية في الإسلام، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص 51.

<sup>٣٤</sup> -نبيل، بوفليح وآخرون. "التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٩.

٣-٢-٦-صكوك السلم: تطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه تسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع وبيعها فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيعه لسلعة، وهذه الصكوك لا يجوز تداولها لأنه لا يجوز بيع السلم قبل قبضه من ناحية و لأنها تمثل ديناً وتداول الديون له ضوابط يمنع معه تداول هذه الصكوك.

٣-٢-٧-صكوك الإستصناع: وتطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك.

### ثانياً-مظاهر نجاح التمويل الإسلامي:

١- نمو حجم النشاط: حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية تجاوز ٨٢٢ مليار دولار حيث تعدت نسبة نمو الأصول ٣٠% عن ٢٠٠٨ أين بلغ سقف قيمة الأصول نحو ٧٥٠ مليار دولار، ويتوقع أن تنمو الصناعة المالية الإسلامية إلى حوالي ٣,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٣، أما حجم إصدار الصكوك الإسلامية بلغ نحو ١٠٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٩، وتشكل المصارف والمؤسسات الإسلامية نحو ١٥% من أصول أكبر ٣٠ مصرفاً في الشرق الأوسط، وأن نحو ٤٣٠ مصرفاً ومؤسسة مالية تعمل في أكثر من ٧٥ دولة، وأن إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ تقدر بنحو ٢٧ مليار دولار، موزعة على ٤٧٨ صندوقاً استثمارياً إسلامياً في العالم<sup>٣٥</sup>.

ويصل عدد المؤسسات التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة إلى ٣٣٩ مؤسسة، منها ٣٠٠ بنك والبقية تعمل في مجالات أخرى كالتمويل العقاري والتكافل وغيرها، ويتوقع وصول هذا العدد إلى نحو ٨٠٠ مؤسسة بحلول عام ٢٠١٥، ويشار إلى أن البنوك التقليدية تفقد ما مقداره ٣٠% سنوياً من حصتها السوقية لمصلحة البنوك الإسلامية، وسوف تقطع البنوك الإسلامية ما نسبته ٥٠% من حصة البنوك التقليدية خلال السنوات الثلاث المقبلة<sup>٣٦</sup>.

٢- توجه المؤسسات المالية التقليدية إلى تبني المعاملات الإسلامية: في ظل المنافسة التي فرضتها المؤسسات المالية الإسلامية خاصة البنوك وإن كان حجمها وخبرتها ضئيلتان مقارنة بالبنوك التقليدية، سارعت الكثير من البنوك سواء في الدول النامية أو المتقدمة إلى إنشاء فروع لها خاصة بالمعاملات الإسلامية أو نوافذ للتعامل الإسلامي، كما قامت بعض البنوك بإنشاء بنوك إسلامية مستقلة عنها كسيجي بنك و جي بي مورغان تشيس في البحرين وباركليز ومجموعة لويديز المصرفية، إضافة إلى بنوك ومؤسسات إسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك والنمسا وفرنسا، كما نجد أن المملكة المتحدة تمتلك أكبر عدد من البنوك الإسلامية حيث تصل قيمة أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا إلى ١٨ مليار دولار، دون أن ننس أنه كان لها السبق بإنشائها بنك بريطانيا الإسلامي وهو أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا عام ٢٠٠٤ ولديه ٣٥ ألف عميل وثمانية فروع في بريطانيا<sup>٣٧</sup>.

<sup>٣٥</sup>-العديد من المراجع:

-339 مؤسسة مالية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة حول العالم، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٣ (٠١ مايو ٢٠١٠).

-محمد، الهمزاني. "822 مليار دولار حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية"، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١٤٣١ (١٦ مارس ٢٠١٠).

<sup>٣٦</sup>-"المصارف الإسلامية تقطع ٣٠% سنوياً من حصة البنوك التقليدية"، بيت المشورة، الكويت، عن الموقع: [www.mashora.net](http://www.mashora.net)

<sup>٣٧</sup>-العديد من المراجع:

-جيهان، المصري. "التمويل الإسلامي أقل القطاعات تأثراً بالأزمة العالمية"، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١٠٦٧ (١٧ مارس ٢٠٠٩).

-عبد الحميد، الغزالي. الاقتصاد الإسلامي.. هل هو المخرج؟، مركز الجزيرة للدراسات، عن الموقع: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)



### ٣- إثراء المنظمات الدولية المختصة وخبراء اقتصاديين غربيين للتمويل الإسلامي: أشاد كل من صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتجربة الصيرفة الإسلامية بشكل خاص أثناء الأزمة المالية العالمية، إلى جانب اهتمام الجامعات الأمريكية التي حققت أشواطاً كبيرة في تدريس قضايا الاقتصاد الإسلامي وأنشطة التمويل المرتبطة بالمصرفية الإسلامية لتلحق بها أوروبا حيث نجد إنجلترا رائدة فعلاً في هذا المجال، يوجد ثلاث جامعات متبينة فكرة الاقتصاد والاستثمار الإسلامي، وهناك جامعات كثيرة مثل جامعة كنت التي تعطي درجة الدكتوراه والمجستير في قسم المحاسبة والمراجعة الإسلامية، وهناك أيضاً جامعة برمنجهام التي أنتجت مؤلفات لغير مسلمين في المحاسبة والمراجعة في الإسلام، وعليه فإن ازدياد أعداد المؤسسات المالية الإسلامية في أوروبا والنمو في حجمها يعني الحاجة إلى مزيد من العناصر البشرية المدربة التي تحتاج إليها هذه المؤسسات، ونظراً للنقص في المؤسسات الأكاديمية التي تخرج العناصر المؤهلة فإن المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج إلى الاستعانة بدرجة أكبر ببرامج التدريب المكثف التي تصقل قدرات العاملين، كما أنها بحاجة للمساهمة في إنشاء المعاهد المتخصصة التي توفر الكوادر المؤهلة علمياً، والحاجة إلى هذه الكوادر تشمل العناصر المتخصصة في المجالات المصرفية والاستثمارية والفنية، وأيضاً الكوادر الشرعية ذات الخبرة في مجال الأعمال المصرفية والمالية.<sup>٣٨</sup>

### المحور الثالث: واقع التمويل الإسلامي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحديات التي تواجهه:

#### أولاً: واقع التمويل الإسلامي باقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل وأثناء الأزمة العالمية:

تبين دراسة واقع التمويل الإسلامي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة، حيث تدل الإحصائيات على زيادة دول مجلس التعاون الخليجي وانفتاحها الكبير على الصناعة المالية الإسلامية واعتبارها مركزاً لها في المنطقة، حيث تتجاوز قيمة الأصول المطابقة للشريعة في دول الخليج ٢٦٢.٦ مليار دولار بما يعادل ٤١% من قيمة تلك الصناعة على مستوى العالم في أواخر ٢٠٠٧.<sup>٣٩</sup>

وتقدر دراسات حديثة حجم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٣٠ مليار دولار، ويعتقد خبراء في الصناعة المالية الإسلامية أن هناك إقبالا واسعا من البنوك الإسلامية الأجنبية في المنطقة على مثل هذه الخدمات المالية الإسلامية في ضوء انتشار ظاهرة إقامة فروع للمعاملات الإسلامية في بعض البنوك الأجنبية والمشاركة مثل بنك 'اتش اس بي سي' وسييتي بنك الإسلامي التابع لسيتي جروب في البحرين وبنك نوريبا التابع لبنك 'يو بي اس' السويسري في البحرين، إضافة إلى إقدام البنوك التقليدية على توسعة دائرة نشاطها المصرفي الإسلامي وتطوير أقسام إسلامية متخصصة مثلما حدث في البنك الأهلي التجاري السعودي وبنك الشارقة والبنك العقاري الكويتي وبنك الجزيرة السعودي وبنك الشرق الأوسط التابع لبنك الإمارات الدولي والشركة الإسلامية للتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن تأسيس بنوك إسلامية مثل بنك البلاد السعودي وبنك التمويل الكويتي، واعتزام مجموعة دالة البركة تأسيس بنك إسلامي برأسمال مليار دولار وقيام بنك الريان أخيراً في دولة قطر والذي شهد اكتتاب أسهمه إقبالا خليجياً منقطع النظير.<sup>٤٠</sup>

<sup>٣٨</sup> -أوروبا.. حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة فيه، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٥ (١ يوليو ٢٠١٠).

<sup>٣٩</sup> -الخليج... صناعة التمويل الإسلامي تنطلق نحو العالمية، مجلة الصيرفة الإسلامية، عدد ١٥ (١ يوليو ٢٠١٠).

<sup>٤٠</sup> -وليد، عبداللطيف النصف. سوق التمويل الإسلامي ينمو %٣٤ في ٢٠٠٩، جريدة القبس، عدد ١٣١٨٩ (١٥ فيفري ٢٠١٠)، ص ٤٠.

ويعود السبب الرئيسي لتطور التمويل الإسلامي في منطقة الخليج إلى وقوف الحكومات الخليجية وراء دعم الصناعة المالية الإسلامية خاصة البحرين التي أصبحت مركزا بارزا لتلك الصناعة، والكويت التي تسن تشريعات داعمة للصناعة وتبقى سلطنة عمان بعيدة عن المضمار بصورة كبيرة<sup>٤١</sup>.

بدأ تجسيد الصناعة المالية في الأردن من خلال البنك الإسلامي الأردني الذي بدأ العمل عام ١٩٧٩، ثم تلا ذلك تأسيس عدد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل بيت التمويل الأردني، وبيت الاستثمار الإسلامي، الذي تحول فيما بعد إلى البنك الإسلامي الوطني إلا انه لم ينجح، وفي ضوء نجاح تجربة البنك الإسلامي الأردني وتعديل قانون الشركات، فقد عمدت إدارة البنك العربي عام ١٩٩٧، إلى تأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي كبنك إسلامي مستقل في غاياته وأهدافه، كما أن الأردن كان من أوائل الدول، التي نظمت عمل البنوك الإسلامية من خلال إصدار قانون البنوك الأردني عام ٢٠٠٠، ثم شهد الأردن في السنوات الأخيرة ظهور جيل جديد من المؤسسات المالية الإسلامية، منها الشركة الأولى للتمويل، وشركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي<sup>٤٢</sup>.

تشهد حصة البنوك الإسلامية السورية من السوق تزايدا مستمرا، فقد بلغت حصة ودائع القطاع البنكي الإسلامي من إجمالي ودائع القطاع البنكي الخاص ١٢,٣% في نهاية عام ٢٠٠٩ مسجلة بذلك نمواً قدره ٧٥% في نهاية عام ٢٠٠٩ م عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، كما بلغت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي الخاص ١٣% في نهاية عام ٢٠٠٩ مسجلاً بذلك نمواً قدره ٤٨% نهاية عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في نهاية ٢٠٠٨، هذا وقد ازداد عدد عملاء البنوك الإسلامية بنسبة ٩٥% للفترة ذاتها، أما الموجودات فنمت بشكل كبير لتصل مع نهاية العام ٢٠٠٩م إلى ٧٥ مليار ليرة مقابل ٤٦ مليار ليرة في العام السابق وبزيادة قدرها نحو ٢٩ مليار ليرة وبنسبة نمو هي الأكبر نحو ٦٢%، وتبلغ حصة البنوك الإسلامية من مجموع موجودات البنوك الخاصة في السوق السورية ١٥% في العام ٢٠٠٩ مقابل ١٢% في العام ٢٠٠٨<sup>٤٣</sup>.

يعرف القطاع المالي الإسلامي في تركيا بنمو المشاركة وتجاوزت مدخرات هذه الأخيرة ٢٥ مليار دولار بعد أن كانت ٨٥ مليار دولار، ويتوقع أن تشكل مدخراتها ١٠% من مدخرات رؤوس أموال البنوك التركية، ويصل عدد البنوك الإسلامية في تركيا إلى خمسة بنوك بعد أن فتح بنك دبي الإسلامي فرعاً في إسطنبول، وحسب تقرير رابطة البنوك المشاركة التي تضم أربعة بنوك، قدرت أرباح هذه البنوك لعام ٢٠٠٩ ب ٤٧٠ مليار دولار<sup>٤٤</sup>.

أما فيما يتعلق بتطور الصناعة المالية بدول شمال إفريقيا فنجدتها تسير بخطى حجولة وذلك لربط تواجدها لفترة معتبرة بعوامل سياسية، وتسجل الجزائر وجود بنكين إسلاميين هما بنك البركة الذي بدأ نشاطه سنة ١٩٩١ وبنك السلام الذي باشر نشاطه نهاية ٢٠٠٨، وتبقى الساحة البنكية الجزائرية مفتوحة أمام البنوك الإسلامية لاسيما وأن قانون النقد والقرض الذي يحكم المؤسسات البنكية لا يمنع المتعاملين من عرض منتجات إسلامية بحيث أنه لا يشكل عقبة أو حاجز أمام الصيرفة الإسلامية ولكن العائق الحقيقي هو طبيعة هذه الساحة والتي تسيطر عليها البنوك العمومية<sup>٤٥</sup>.

٤١- الخليج... صناعة التمويل الإسلامي تنطلق نحو العالمية، مرجع سابق.

٤٢- محمد، الدعم. نجاحات البنوك الإسلامية لن تغني عن الحاجة للمصارف التقليدية، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١٢٠٧ (٤ أوت ٢٠٠٩).

٤٣- المصارف الإسلامية السورية تعمل وسط اهتمام خاص من الحكومة، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٤ جوان ٢٠١٠.

٤٤- تركيا تتوسع في المصرفية الإسلامية، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٦ (١ أوت ٢٠١٠).

٤٥- الصيرفة الإسلامية في الجزائر المال الخجول!، مجلة المستثمرون، عدد ٧٣ (٢٠٠٨).

يعتبر بنك التمويل التونسي السعودي الذي يتبع مجموعة البركة العالمية، أول بنك إسلامي في تونس أنشئ عام ١٩٨٣، بمساهمة رؤوس أموال تونسية وسعودية، كما تم بعث مصرف نور الإسلامي، وهو مصرف إماراتي، وانطلق مؤخرًا في نهاية النصف الأول من ٢٠١٠ بنك الزيتونة وهو أول بنك تجاري تونسي مختص بالمالية الإسلامية<sup>٤٦</sup>.

في حين تشكل طريقة التعامل مع التمويل الإسلامي في المغرب أزمة بنوية دشنها البنك المركزي المغربي برفضه الترخيص لترويج المنتجات المالية الإسلامية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ليستمر الحال على ما هو عليه إلى نهاية سنة ٢٠٠٧، حيث سمح البنك بتداول محدود لثلاث صيغ مالية إسلامية هي على التوالي: المرابحة، الإجارة، والمشاركة، إلى أن هذا الترخيص قيده البنك المركزي بضرورة امتناع البنوك التجارية عن الإشارة إلى الخاصية الدينية لهذه المنتجات في حملاتها التسويقية والاكتفاء بتسميتها بالمنتجات المالية البديلة، وهو ما يشكل تحجيمًا لتداولها، ناهيك عن الحواجز الجبائية التي جعلت منها منتجات غير مرغوب فيها<sup>٤٧</sup>.

ظلت مصر حتى بدايات العام الماضي تخلو إلا من بنكين إسلاميين، بعد أن اختفى ثالث بنك إسلامي، وهو المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية عبر دمجها في المصرف المتحد، الذي استحوذ أيضاً على بنكين آخرين كانا يعملان في مجال تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، وهما البنك المصري المتحد وبنك النيل، إضافة إلى امتلاك بعض البنوك المصرية التقليدية فروعاً تعمل بالنظام الإسلامي، مثل الفروع الإسلامية لبنك مصر والبنك الأهلي المصري، والفروع الإسلامية لبنك قناة السويس، لتتغير خارطة البنوك الإسلامية مع تحول البنك الوطني للتنمية إلى بنك إسلامي بالكامل، بعد أن كان يكتفي بمجرد امتلاك ١٨ فرعاً إسلامياً، وذلك بعد استحواذ بنك أبوظبي الوطني على ٥٢.٥% من أسهمه وأحقية إدارته، ويشير تقدير أصدرته أحد الشركات الاستشارية لعام ٢٠٠٩ إلى أن أنشطة التمويل الإسلامي لا تزيد عن ٣% إلى ٤% من قطاعها البنكي الذي يبلغ حجمه ١٩٣ مليار دولار.

ويتوقع تزايد عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة المقبلة مع دراسة المصرف المتحد المصري التحوّل إلى مصرف إسلامي بالكامل، وهي خطوة متوقّعة أن تحدث خلال العام الجاري، إضافةً إلى انتشار شائعات حول تحول البنك الأهلي المتحد إلى مصرف إسلامي بالكامل، وذلك بعد استحواذ البنك الأهلي المتحد البحريني على وحدته. بمصر بالكامل، وهو بنك يميل إلى التعاملات الإسلامية<sup>٤٨</sup>.

شكل ٠١: التمويل البنكي الإسلامي في بعض دول منطقة الدراسة ومقارنته بعدد سكانها.

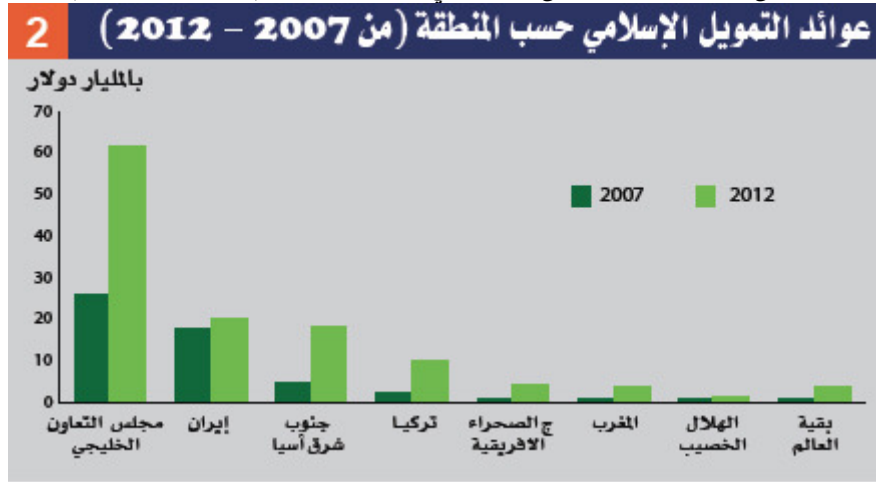
المصدر: الابتكار والتجديد... عنوان الفصل القادم من صناعة المصرفية الإسلامية، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٤ (٠١ جوان ٢٠١٠).

ونلاحظ من الشكل أن التمويل البنكي الإسلامي لم يصل إلى تغطية ٥٠% من احتياجات المسلمين كأقصى تقدير ماعدا إيران التي تتميز بوجود نظام بنكي إسلامي فقط.

<sup>٤٦</sup> - إسماعيل، ديارة. الزيتونة... أول بنك إسلامي في تونس العلمانية، إذاعة هولندا العالمية، أبريل ٢٠١٠، عن الموقع: [www.rnw.nl](http://www.rnw.nl)  
<sup>٤٧</sup> - عثمان ظهير. المغرب يشكو من ندرة رهيبية في التمويل ويمنع إنشاء بنوك إسلامية!، الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٦١٣٠ (٢٤ جويلية ٢٠١٠).  
<sup>٤٨</sup> - أبوظبي مصر يستحوذ على ٣٠ بالمئة من الصيرفة الإسلامية في مصر، جريدة الرؤية الاقتصادية، ١٠ جويلية ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بمدى تأثير الصناعة المالية الإسلامية بالأزمة المالية العالمية فيمكن القول أنها لم تسلم من تداعياتها ولكنها كانت أقل وطءاً من نظيرتها التقليدية، حيث كشفت دراسة مالية أن معدل العائد العام على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية انخفض بنحو ٣٣,٥% من ١٣,٨% في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٥٥% في عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية. وأظهرت الدراسة أيضاً أن العائد على حقوق المساهمين انخفض ب ٩٠,٣٤% و ٣٢,٣٤% للبنوك التقليدية الخالصة والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية على الترتيب خلال الفترة نفسها ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وأوضحت أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشري نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول ٣,٠٩% للبنوك الإسلامية عام ٢٠٠٦ مقارنة ب ٩,٢١% للبنوك التقليدية و ٧,٢٣% للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية<sup>٤٩</sup>.

الشكل ٠١: عوائد التمويل الإسلامي حسب المنطقة (٢٠٠٧-٢٠١٢)



المصدر: الابتكار والتجديد... عنوان الفصل القادم من صناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق. وتعود محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي الإسلامي بسبب صغر حجمه وحدائه نشأته نسبياً، للبنوك ولعدم استفادة البنوك الإسلامية من سوق الأموال المتداولة بين التقليدية، وليس لها أموال مستثمرة في قروض ومشتقات مالية مكشوفة وغير مضمونة، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل الإسلامي بأنه الحل الأمثل للأزمة المالية ويرجع ذلك ببساطة إلى أن العوامل التي ساهمت في الأزمة المالية محرمة تحريماً صريحاً في التمويل الإسلامي.

بعد نمو إصدارات الصكوك بنسبة ٤٧% بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، يعتبر ٢٠٠٩ عام عودة النمو، خصوصاً بعد أن شهدت صناعة الصكوك نكسة في عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث واصل سوق الصكوك النمو خلال ٢٠٠٩ رغم المشاكل التي واجهته، ومن الملاحظ تراجع حصة دول الخليج، وخصوصاً نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشهد تقليدياً القدر الأكبر من الإصدارات، ويبدو ذلك مفهوماً في ضوء أن مشاكل التخلف عن سداد الصكوك تركزت في المنطقة خلال عام ٢٠٠٩، لكن على الرغم من ذلك تبدو الأزمة وكأنها أفضل ما يمكن حصوله لتطوير سوق الصكوك في المنطقة، فالشركات الحكومية والتابعة للقطاع الخاص أدركت أهمية أسواق الدين الثانوية بعدما غلقت البنوك أبوابها أمام المقترضين جراء تدهور جودة أصولها، وقد وجدت الشركات أيضاً أن أسواق السندات ما زالت جذابة بالنسبة للمستثمرين عكس أسواق الأسهم، التي

<sup>٤٩</sup> - البنوك الإسلامية تحقق أعلى العوائد على حقوق المساهمين خلال الأزمة، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٦٠١١ (27 مارس ٢٠١٠).

شهدت هروبا لعدد كبير من المتعاملين، وبشكل عام، تعدى إجمالي حجم الصكوك في دول الشرق الأوسط في نهاية ٢٠٠٩ الـ ٤٥ مليار دولار، من أصل ٢٥٠ مليار دولار هي ديون الدخل الثابت في المنطقة. ومن دون شك أن سوق الصكوك ينمو في المنطقة، لكن عندما نعرف أن حجم الإصدارات الإسلامية يعادل ربع إصدارات السندات التقليدية، ندرك أن الطريق ما زالت طويلة<sup>٥٠</sup>.

ويمكن تلخيص تطورات التمويل الإسلامي من خلال الجداول التالية:  
جدول ٠١: الأصول المالية الملتزمة بالشريعة حسب البلدان

المرتبة	المدين	الموجودات بالبيون دولار	النمو في ٢٠٠٧ (%)
١	إيران	235,3	27,5
٢	السعودية	92,0	26,1
٣	الكويت	63,1	44,3
٤	الإمارات	49,1	35,9
٥	البحرين	37,4	42,8
٦	قطر	21,0	77,5
٧	تركيا	15,8	65,5

المصدر: الخليج... صناعة التمويل الإسلامي تنطلق نحو العالمية، مجلة الصيرفة الإسلامية، عدد ١٥ (٠١ جويلية ٢٠١٠).

جدول ٠٢: تطور إصدار الصكوك في مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٠-٢٠٠٨

الدولة	العدد	القيمة بالمليون دولار
البحرين	٨٩	4,543
الكويت	١٢	2,203
قطر	٥	1,571
السعودية	١٥	9,585
الإمارات	٣٤	26,823

المصدر: الخليج... صناعة التمويل الإسلامي تنطلق نحو العالمية، مرجع سابق.

### ثانيا: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في المنطقة:

تواجه الصناعة المالية الإسلامية مجموعة من التحديات التي تحد من نموها وتطورها محليا و عالميا خاصة وأنها لم تعد قاصرة الدول الإسلامية، ومن أبرز هذه التحديات<sup>٥١</sup>:

<sup>٥٠</sup>- سوق التمويل الإسلامي ينمو %٣٤ في ٢٠٠٩، جريدة القبس، عدد ١٣١٨٩ (١٥ فيفري ٢٠١٠)، ص ٤٠.

<sup>٥١</sup>- العديد من المراجع:

- سلمان. بطي الدوسري. تحديات قانونية تواجه صناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، جريدة الرياض، عدد ١٥٣٣٤ (٢٨ جوان ٢٠١٠).

- مسفر، آل دحيم، التمويل الإسلامي في آسيا وإفريقيا يواجه تحديات قانونية وتجارية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٥٦٨٩ (٠٩ ماي ٢٠٠٩).

- أحمد، الشاطر. تحديات تنظيمية تواجه انخراط المصرفية الإسلامية في النظام العالمي، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٥ (01 جويلية ٢٠١٠).

**١-الثقافة المالية للأفراد:** إن الترويج لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية يواجه مشكلة مزدوجة، شقها الأول يتمثل في غياب الثقافة المالية الإسلامية في كثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبار أن هذه الصناعة خلقت أولاً لتستجيب لحاجيات سكان المنطقة لاعتبارات دينية ولإبعادهم عن الفكر المالي التقليدي المترسخ لديهم، وشقها الثاني يتمثل في الترويج لها وإكسابها صفة العالمية وبالتالي مخاطبة أفراد لا تعينهم الاعتبارات الدينية وإنما يهتمون بالعوائد المالية لهذه المنتجات.

**٢-العوامل السياسية:** تقوم العوامل السياسية على تحديد البيئة التنظيمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ففي بعض الدول -خاصة في شمال أفريقيا- ثمة ربط بين وجود البنوك الإسلامية بالأحزاب السياسية الإسلامية ولهذا ترفض دول عديدة منح تراخيص للبنوك الإسلامية من الأساس مثلما هو الحال في ليبيا والمغرب، بينما تتعامل بعض الحكومات -مثل مصر والجزائر وتونس- بحذر شديد مع هذا الأمر، إذا كان هذا هو الوضع السائد في دول عربية وإسلامية فلنا أن نتوقع ما يمكن أن تفعله أمريكا للمحافظة على نظامها المالي خاصة إذا ما ارتبط الأمر بالصورة السلبية للمسلمين.

**٣-اختلاف طبيعة البنوك:** وذلك فيما يتعلق بطريقة معاملة المدخرات وإيداعات الاستثمار الإسلامية، لاسيما المضاربة التي تعتمد على مشاركة المودع في الأرباح لا على حصوله على فائدة محددة حيث إنه يتحمل جانباً من المخاطرة طبقاً لأحكام الشريعة، ومن ثم فإن هذه المدخرات لا يمكن ضمائها كما في البنوك التقليدية وذلك نظراً لاختلاف صيغة كل منهما.

**٤-الإطار التشريعي والقانوني:** تعاني الصناعة المالية الإسلامية من اختلاف قد يكون شاسعاً في بعض الحالات ما بين الهيئات الشرعية، هذه الاختلافات تمنع توحيد قوانين التمويل الإسلامي بالنسبة للجهات التنظيمية والإشرافية في الدول المقررة لنظام التمويل الإسلامي من حيث المبدأ، حيث يستلزم الإشراف والرقابة وضع قوانين ومعايير واضحة لا بد من مراعاتها عند تفعيل آليات الرقابة، ونظراً لاختلاف الفقهاء في مسائل تعد أحياناً جذرية تجعل مهمة تلك الجهات شبه مستحيلة ويعتبر هذا التحدي داخلياً ويتعلق بالتمويل الإسلامي في حد ذاته بغض النظر عن المنطقة المتواجد فيه، إلا أن هناك استثناء يتمثل في قيام الإمارات بمبادرة إنشاء هيئة شرعية عليا حيث تخدم الهيئة الموحدة سبعة بنوك إسلامية بما يضمن عدم تضارب الفتاوى الخاصة بالمعاملات، فتعدد الفتاوى واختلافها يخلق حالة من عدم اليقين ويسهم بطريقة مباشرة في تثبيط المالية الإسلامية وتضيق تسويقها. كما نجد أن التمويل الإسلامي يعاني من عدم وضوح الأحكام القانونية بمعظم اتفاقياته، ناهيك عن افتقار هذه الاتفاقيات والعقود إلى الضبط والصياغة القانونية السليمة خاصة للمسائل الشرعية التي تنظم عمل المنتجات التجارية الإسلامية الأمر الذي ينتج عنه لبس وغموض في علاقة التعاقد يمكن أن يعرض الأطراف المتعاقدة لمخاطر قانونية جدية، دون أن نهمّل الإشارة إلى أنه هناك ثلاثة أطر قانونية نظامية يخضع لها عمل المؤسسات المالية الإسلامية: الإطار القانوني والقضائي التقليدي المصرف الذي لا يقنن ولا ينظم ولا يسمح بأي نظام خاص للخدمات المالية الإسلامية وعليه فإن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة إلى ضمان إجراء المعاملة التمويلية الإسلامية بشكل يلي

---

-لاحم، الناصر. اختلاف علماء المسلمين في المجال المصرفي ليس رحمة، صحيفة الحياة السعودية، 03 نوفمبر 2009.  
-منير، سليمان الحكيم. دور مؤسسات البنية التحتية الداعمة للجهاز المصرفي الإسلامي في منع المساهمة بالأزمة والتخفيف من آثارها، المؤتمر العلمي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الأفاق، جامعة الزرقاء، الأردن، 10-11/11/2009.

أحكام الشرع الحنيف و يتماشى مع واقع الأنظمة والقوانين المعمول بها، والإطار القانوني والقضائي التقليدي الذي يسمح بتقديم خدمات مالية إسلامية من خلال قوانين خاصة لتنظيم هذه المؤسسات، وأخيراً الإطار القانوني والقضائي الذي يلتزم الشريعة الإسلامية في تنظيمه لهذه المؤسسات المالية، كما أن هناك اعتقاد بأن البنوك المركزية لا تقدم الدعم اللازم لمساعدة المصارف الإسلامية ولعل أقرب شاهد على ذلك هو الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث أن بعض البنوك المركزية في عددٍ من دول العالم لم تتدخل لإنقاذ المصارف الإسلامية كما فعلت مع البنوك التقليدية. ووجدت المصارف الإسلامية نفسها وحيدة في مواجهة تبعات الأزمة المالية بالرغم من أنها تعمل ضمن النظام المالي العالمي.

**٥- عدم وجود الكوادر المؤهلة:** إضافة إلى الجهة التعليمية المناسبة التي تقدم العلم الكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وعدم وجود مراكز أبحاث يمكن الوثوق بها، إذ يعتبر ٨٥ % من العاملين بهذه البنوك التحقوا للعمل في المصارف البنوك بخلفية تقليدية، كما تعد قيادات هذه البنوك أيضاً تقليدية، ما يتسبب بعدم فهمهم لبعض الأمور التي تدعم البنك.

**٦- اشتداد المنافسة:** تزداد درجة المنافسة الأجنبية في الأسواق المالية والمصرفية العربية خاصة في ظل تنامي حركة التحرير المالي على نطاق العالم، ويحمل ذلك الكثير من التحديات المستقبلية التي من أهمها:

أ - التحدي التكنولوجي: فبتطبيق التكنولوجيا في المجال المالي إلى أقصى الحدود أصبح بإمكان المؤسسات المالية والبنكية الدولية نقل خبرتها من أسواقها المحلية إلى الأسواق الدولية، فالمصارف التي تتصف بالتقدم التكنولوجي المتطور تدخل إلى الأسواق الجديدة بأقل عدد ممكن من الفروع تدعمها أجهزة الصراف الآلي وتقنيات نقاط البيع الخدمة المصرفية الهاتفية.

ب - تحدي التكتل والاندماج: ضعف الهياكل الإدارية والمالية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية، وافتقارها إلى أدنى المقومات التي تمكنها من منافسة المشروعات الاستثمارية الضخمة، بعكس حركة الاندماج الواسعة التي تجري في المصارف التقليدية الغربية تفادياً لآثار الأزمة.

## الخلاصة:

مما سبق نصل إلى القول بأن الأزمة المالية الحالية لا تتصل بأسباب انفجار الفقاعة العقارية أكثر من اتصالها بمشاشة النظام المالي العالمي والذي يثبت يوماً بعد يوم عن ضرورة إعادة هندسته، لذلك فإن هذه الأزمة ليست أزمة في الأدوات بقدر ما هي أزمة في الأفكار، الأمر الذي يؤكد أن فرص حل الأزمة لا تقف عند تدخل الحكومات في إدارة الاقتصاد ولا تحفّ مع تزايد حجم إنفاقها، بل إن حلّها يتحقق في القضاء على مسبباتها الرئيسية المتمثلة في سعر الفائدة، التوريق، المضاربات، والمشتقات المالية.

أما بالنسبة لدول المينا فتتلخص قنوات تأثيرها بالأزمة المالية من خلال ارتباط عملائها أو تعاملها بالدولار، أو من خلال مدى انكشاف اقتصادياتها على الأسواق الخارجية أو القناة المرتبطة بسعر النفط... الخ، وعلى الرغم من ذلك فإنه من الصعب وضع كل هذه القنوات في بوتقة واحدة لأن مخاطر عدوى الأزمة عبر كل قناة تتفاوت من دولة لأخرى، نظراً لاختلاف الهيكل الاقتصادي لكل دولة وطبيعة صادراتها و وارداتها ونسبة كل من السياحة والمعاملات الخارجية في اقتصاد كل دولة.

انطلاقاً مما سبق، فإنه يجب على دول المينا العمل-بهدف التقليل من المخاطر الناجمة عن عدوى الأزمات المالية- مستقبلاً من خلال بناء تكامل اقتصادي فيما بينها، وأيضاً على كل دولة من دول المينا بناء هيكل متنوع للميزان التجاري بتوسيع نطاق المتعاملين معها، واختيار سعر صرف العملة وفقاً لسلة عملات متنوعة على الأقل لتغطية الانخفاض الناجم عن عملة ما بالارتفاع المتعلق بعملة أخرى، دون أن ننسى ضرورة توجيهها للتوسع في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية لأنّ الواقع أكد أنّ المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية متماشية في ذلك مع واقعها الديني ومع متطلبات سكان المنطقة.

وأمام هذا فإن دول المنطقة مطالبة-من أجل تفادي الأزمات المالية أو التقليل من تداعياتها على الأقل- بضرورة حماية وتكييف أنظمتها المالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبار أن المعاملات المالية الإسلامية قائمة على مبدأ المشاركة في تقاسم الأرباح وتحمل المخاطر بين الجهة الممولة والجهة المستخدمة للتمويل وهو مبدأ يحافظ على سلامة واستقرار النظام المالي ويحقق التوازن بين دورة التدفقات المالية والحقيقية في الاقتصاد، ولن يتم ذلك إلا من خلال:

- بنشر ثقافة التمويل الإسلامي وتطبيق مبادئه في المعاملات الاقتصادية.
- تعميم تجربة البنوك الإسلامية في أقاليمها من خلال منح الرخص لهذه البنوك وتدعيمها قانونياً بخلق بيئة قانونية متماشية وطبعة نشاط هذه البنوك خاصة في دول شمال إفريقيا.
- ضرورة قيام تعاون بين الهيئات الشرعية ومراكز البحوث الاقتصادية بهدف تطوير صناعة الهندسة المالية وابتكار أدوات مالية حديثة متماشية مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
- استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الترويج للمعاملات المالية الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية والدول الغربية.
- الحد من تبعية الأنظمة المالية في الدول الإسلامية للنظام المالي الدولي عن طريق إنشاء بورصة إسلامية عالمية تهدف إلى جمع المدخرات وتوفير مصادر تمويل بديلة لمختلف الأعيان الاقتصادية في الدول الإسلامية مع تزويدها بمؤسسات الرقابة الشرعية والمالية.

## المراجع:

- عبد الله، شحاتة. الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، ندوة حول "الأزمة المالية العالمية التحديات وطرق المواجهة"، القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠٠٨.
- منذر، قحف. مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ.
- خالد أمين، عبد الله وآخرون. العمليات المصرفية الإسلامية، الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠٨.
- هيا، جميل بشارت. التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن: دار النفائس، ٢٠٠٨.
- فليح، حسن خلف. البنوك الإسلامية، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦.



- محمد، محمود العجلوني. البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الأردن: دار المسيرة، ٢٠٠٨.
- أحمد، محمد محمود نصار. الإجارة بين التراث الفقهي والتطبيقات المعاصرة في مجال التمويل الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، ٢٠٠٥.
- مصطفى حسين سلمان وآخرون. المعاملات المالية في الإسلام، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
- حسين، عبد المطلب الأسرج. تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، نوفمبر ٢٠٠٩.
- فريد، كورتل. الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٩.
- زكريا، بلة باسي. الأزمة المالية العالمية: الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٩.
- علي، درويش. أزمة النظام المالي وتداعياتها على لبنان وسبل التخفيف من وطأتها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مرجع سابق الذكر. جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٩.
- منير، سليمان الحكيم. دور مؤسسات البنية التحتية الداعمة للجهاز المصرفي الإسلامي في منع المساهمة بالأزمة والتخفيف من آثارها، المؤتمر العلمي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الأفاق، جامعة الزرقاء، الأردن، ١٠-١١/١١/٢٠٠٩.
- عبد المجيد، قدي. الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مرجع سابق الذكر. جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٩.
- وائل إبراهيم الراشد، رؤية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون- واقع دولة الكويت مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٩.
- علي، لطفى. الأزمة المالية: الأسباب- التداعيات- المواجهة، مؤتمر شرم الشيخ، مصر، مارس ٢٠٠٩.
- محمد، خليل فياض. خالد، علي الزائدي. الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، ٢٠ جانفي ٢٠٠٩.
- ولد محمد، عيسى. محمد، محمود. أثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠/٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.
- سمير، مقدسي. أثر الأزمة المالية العالمية في الدول العربية: قناة النمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩.

- حسن، سالم العماري. "المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، سوريا، ٢-٣ جويلية ٢٠٠٥.
- آمال، حاج عيسى وآخرون. "المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية الإسلامية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩.
- خديجة، خالد. "خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة - حالة الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.
- نبيل، بوفليح وآخرون. "التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي ٢٠٠٩.
- لمياء، بوعروج. الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي ٢٠٠٩.
- سليمان، ناصر. "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة"، مجلة الباحث، عدد ٠٤ (٢٠٠٦).
- خديجة، خالد وآخرون. التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات، مجلة الباحث، عدد ٤ (٢٠٠٦).
- عمر، عبد الله كامل. "القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية"، (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة)، د.ت.
- "339 مؤسسة مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة حول العالم"، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٣ (٠١) مايو ٢٠١٠.
- محمد، الهمزاني. "822 مليار دولار حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية"، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١٤٣١ (١٦ مارس ٢٠١٠).
- جيهان، المصري. "التمويل الإسلامي أقل القطاعات تأثرا بالأزمة العالمية"، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١٠٦٧ (١٧ مارس ٢٠٠٩).
- أوروبا.. حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة فيه، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٥ (٠١) يوليو ٢٠١٠ الخليج... صناعة التمويل الإسلامي تنطلق نحو العالمية، مجلة الصيرفة الإسلامية، عدد ١٥ (٠١ جويلية ٢٠١٠).
- وليد، عبداللطيف النصف. سوق التمويل الإسلامي ينمو %٣٤ في ٢٠٠٩، جريدة القبس، عدد ١٣١٨٩ (١٥ فيفري ٢٠١٠)، ص ٤٠.
- محمد، الدعمة. نجاحات البنوك الإسلامية لن تغني عن الحاجة للمصارف التقليدية، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١٢٠٧ (٤ أوت ٢٠٠٩).

- المصارف الإسلامية السورية تعمل وسط اهتمام خاص من الحكومة، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٤ جوان ٢٠١٠.
- تركيا تتوسع في المصرفية الإسلامية، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٦ (١ أوت ٢٠١٠).
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر المال الخجول!، مجلة المستثمرون، عدد ٧٣ (٢٠٠٨).
- عثمان ظهير. المغرب يشكو من ندرة رهيبه في التمويل ويمنع إنشاء بنوك إسلامية!، الاقتصادية الالكترونية، عدد ٦١٣ (٢٤ جويلية ٢٠١٠).
- أبو ظبي مصر يستحوذ على ٣٠ بالمئة من الصيرفة الإسلامية في مصر، جريدة الرؤية الاقتصادية، ١٠ جويلية ٢٠١٠.
- الإسلامية تحقق أعلى العوائد على حقوق المساهمين خلال الأزمة، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، عدد ٦٠١١ (27 مارس ٢٠١٠).
- سوق التمويل الإسلامي ينمو %٣٤ في ٢٠٠٩، جريدة القبس، عدد ١٣١٨٩ (١٥ فيفري ٢٠١٠)، ص ٤٠.
- سلمان. بطي الدوسري. تحديات قانونية تواجه صناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، جريدة الرياض، عدد ١٥٣٣٤ (٢٨ جوان ٢٠١٠).
- مسفر، آل دحيم، التمويل الإسلامي في آسيا وإفريقيا يواجه تحديات قانونية وتجارية، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، عدد ٥٦٨٩ (٠٩ ماي ٢٠٠٩).
- أحمد، الشاطر. تحديات تنظيمية تواجه انخراط المصرفية الإسلامية في النظام العالمي، مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٥ (01 جويلية ٢٠١٠).
- لاحم، الناصر. اختلاف علماء المسلمين في المجال المصرفي ليس رحمة، صحيفة الحياة السعودية، 03 نوفمبر ٢٠٠٩.
- سيف، هشام صباح الفخري. "صيغ التمويل الإسلامي"، (رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٩).
- دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفاق الاقتصاد العالمي، استعادة توازن النمو، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٠.
- أحمد، محمد جمعة محمد. الأزمة المالية العالمية وأثارها على خطط مهندس القوى الميكانيكية المستقبلية، كلية الهندسة قسم هندسة القوى الميكانيكية، جامعة القاهرة، عن الموقع:  
[www.pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/42893\\_](http://www.pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/42893_)
- محمد، بن يوسف. أثار الازمة المالية العالمية على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، عن الموقع:  
[www.iktissad.com/files/events/aef/17/.../aef09-binyoussef.pdf](http://www.iktissad.com/files/events/aef/17/.../aef09-binyoussef.pdf)
- زينب، حمادة كامل علي. الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على خطط المتدرب المستقبلية، عن الموقع:  
[www.pathways.cu.edu.eg](http://www.pathways.cu.edu.eg)
- صباح، نعوش. خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٨/٠٢/٠٧، عن موقع الجزيرة:  
[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- سامر، مظهر قنطقجي. نظرية التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية، عن الموقع: [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

-صلاح، بن فهد شلهوب. صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ١ جوان ٢٠٠٨، عن الموقع:

[www.faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm](http://www.faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm)

-محمد، أحمد. سلامة "التمويل الإسلامي" أبرز خصائص تجنبه الأزمة المالية، ١٧ مارس ٢٠٠٩، عن الموقع:

[www.alarab.com.qa](http://www.alarab.com.qa)

-حفيظ الرحمن، الأعظمي. البدائل الشرعية للخدمات المصرفية الربوية، مجلة الجندي المسلم، عدد

١٣٣ (٠١ سبتمبر ٢٠٠٨)، عن الموقع: [www.jmuslim.naseej.com](http://www.jmuslim.naseej.com)

-طارق، حامد عبد العزيز. أساليب التمويل للمشروعات الصغيرة كبديل للتمويل التقليدي، البوابة العربية

للتموليل الأصغر، ٢٠٠٥، عن الموقع: [www.arabic.microfinancegateway.org](http://www.arabic.microfinancegateway.org)

-"المصارف الإسلامية تقتطع ٣٠٪ سنويا من حصة البنوك التقليدية"، بيت المشورة، الكويت، عن الموقع:

[www.mashora.net](http://www.mashora.net)

-عبد الحميد، الغزالي. الاقتصاد الإسلامي.. هل هو المخرج؟، مركز الجزيرة للدراسات، عن الموقع:

[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

-إسماعيل، دبارة. الزيتونة... أول بنك إسلامي في تونس العلمانيّة!، إذاعة هولندا العالمية، أبريل ٢٠١٠، عن

الموقع: [www.rnw.nl](http://www.rnw.nl)

-La Crise Financière, documents et débats, banque de France, N-2, février 2009.

-Alioune, Ndiaye. La Crise Financière : Cause Et Impact En Afrique

[http://www.pcst.keewu.com/IMG/pdf/pcst\\_la\\_crise\\_financiere\\_cause\\_et\\_impact\\_en\\_Afrique.pdf](http://www.pcst.keewu.com/IMG/pdf/pcst_la_crise_financiere_cause_et_impact_en_Afrique.pdf)

-Crises Et Sorties De Crises, mensuel-127, novembre 2008.